الحيز المدني

موجز

الاتجاهات المتعلقة بالحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حالات قطع الإنترنت والتدخل في الشبكات

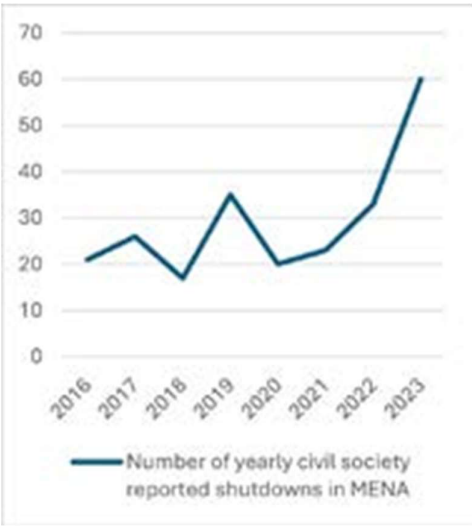

أصبحت عمليات قطع الإنترنت وهي إجراءات تتخذها الحكومات بشكل متعمد، أو تُتخذ نيابة عنها، بهدف تعطيل الوصول إلى أنظمة المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت واستخدامها، ظاهرة أكثر شيوعًا على مستوى العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومنذ أن بدأت منظمات المجتمع المدني بتوثيق بيانات قطع الإنترنت في عام 2016، شهدت المنطقة زيادة مطردة في عدد هذه الحالات (انظر الرسم البياني). وحتى مايو 2024، تم توثيق ما لا يقل عن 235 حالة قطع في المنطقة خلال الفترة الممتدة من يناير 2016 إلى ديسمبر 2023، مما ساهم في بلوغ العدد الإجمالي عالميًا إلى 1,458 حالة في 81 دولة.

أولًا: اتجاه عمليات قطع الإنترنت

شهدت عمليات قطع الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شأنها شأن الاتجاهات العالمية، تزايدًا ملحوظًا وتطورًا في الأساليب والتعقيد. فبينما كانت في بداياتها تتسم بانقطاعات شاملة وكاملة للشبكات، تطورت لتشمل مزيجًا متنوعًا من الأساليب، مثل تقليص سرعة الإنترنت (خنق النطاق الترددي)، والحجب الموجَّه لخدمات معينة، بما في ذلك تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات الاتصال الصوتي عبر الإنترنت، والمكالمات الهاتفية، وخدمة الرسائل النصية القصيرة. كما تم تسجيل هجمات على البنية التحتية للشبكات بقصد تعطيل الاتصال، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة أو حالات التوتر الأمني.

ترتبط قدرة الحكومات على فرض عمليات قطع الإنترنت ارتباطًا وثيقًا بالبنية التحتية الوطنية للإنترنت، حيث تشمل العوامل الرئيسية في ذلك ملكية أو السيطرة على الكابلات البحرية الضوئية، وبوابات النفاذ الدولية، والشبكات الوطنية الرئيسية، وشركات الاتصالات ومزوّدي خدمة الإنترنت. وفي العديد من دول المنطقة، تحتفظ الحكومات بسيطرة وملكية كبيرة على مشغلي الشبكات والبنية التحتية المرتبطة بها. كما يمكن للحكومات التحكم في الاتصال من خلال فرض قيود متنوعة على شركات الاتصالات. فعلى سبيل المثال، تُفرض على الشركات العاملة في غزة قيود تقتصر على تقديم تغطية من الجيل الثاني فقط، وهو ما يوفر اتصالًا أبطأ بكثير وتشفيرًا ضعيفًا، مقارنةً باستخدام تقنيات الجيل الثالث الحديثة والواسعة الانتشار في بقية أنحاء المنطقة.

ثانيًا: سياقات عمليات قطع الإنترنت

غالبًا ما تُنفذ عمليات قطع الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترات ذات أهمية سياسية أو أثناء النزاعات المسلحة. ووفقًا للبيانات التي جمعها المجتمع المدني، فإن نحو نصف عمليات قطع الإنترنت التي تم تسجيلها في المنطقة بين عامي 2016 و2023 تزامنت مع فترات من النزاع المسلح وفترات من النشاط السياسي المتصاعد، بما في ذلك الانتخابات والاحتجاجات، وهي الفترات التي يصبح فيها الوصول إلى المعلومات أمرًا بالغ الأهمية من أجل السلامة العامة والمساءلة. تترتب على عمليات قطع

الإنترنت تداعيات واسعة النطاق على العديد من حقوق الإنسان، حيث تعزل المجتمعات، وتعطل وسائل التواصل، وتزيد من انعدام الأمن والعنف، في حين تعرقل الجهود الإنسانية.

وقعت العديد من حالات تعطيل الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا خلال فترات الامتحانات الدراسية، حيث تم تبريرها كإجراء لمنع الغش. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن عمليات قطع الإنترنت تحقق نجاحًا محدودًا في تحقيق هذا الهدف، وتفشل في معالجة التأثيرات السلبية المصاحبة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما عندما تستمر بعض عمليات القطع بعد انتهاء فترات الامتحانات.

ثالثًا: آثار عمليات قطع الإنترنت

تؤدي عمليات قطع الإنترنت غالبًا إلى انتهاكات مفرطة واسعة النطاق للحقوق، نتيجة لطبيعتها الشمولية والعشوائية في فرض القيود. ففي العديد من الحالات، تفرض الحكومات هذه الانقطاعات دون إعلان رسمي أو الإشارة إلى أي أساس قانوني. وفي الحالات التي تقدم فيها الحكومات تبريرًا للتدخل في الوصول إلى خدمات الإنترنت والاتصالات المحمولة، غالبًا ما تستند إلى ضرورة الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام. ومع ذلك، فإن عمليات قطع الإنترنت تؤثر حتمًا على طيف واسع من الأنشطة المشروعة داخل المجتمع المتأثر، وتُعد وسيلة غير متناسبة لتحقيق هدف قد يكون مشروعًا في الأصل.

إن قطع الوصول إلى الإنترنت ووسائل الاتصالات المحمولة يؤثر بشكل مباشر وفوري على حقوق الأفراد في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والحصول على المعلومات ولا سيما في أوضاع عدم الاستقرار والنزاع، حين تكون الحاجة إلى التواصل مع العائلة والأصدقاء والشبكات المجتمعية في أقصاها. كما تعرقل عمليات القطع وقد تجعلها حتى مستحيلة التواصل بالصحفيين، والفاعلين في المجتمع المدني، وشبكات الحماية، والمراقبين الحقوقيين، ومقدّمي الخدمات الإنسانية، الذين يؤدون أدوارًا حاسمة في رصد الانتهاكات وتوثيقها والاستجابة لها ميدانيًا. وفي بعض الحالات، قد تُفرض عمليات قطع الإنترنت عمدًا من أجل التستر على الانتهاكات، وطمس الحقائق، وتقييد حرية الإعلام.

نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه وسائل الاتصال في تيسير حياة الأفراد وتمكينهم من الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية، فإن عمليات قطع الإنترنت تقوّض، بشكل عشوائي وغير تمييزي، العديد من الحقوق الأخرى. وتشمل هذه الحقوق، على سبيل المثال: الحق في الصحة، عندما يعجز الأفراد عن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية أو المعلومات المنقذة للحياة؛ والحق في التعليم، عند تعذّر الوصول إلى المؤسسات التعليمية أو المواد الدراسية؛ والحق في الأمن الشخصي، عندما لا يتمكن ضحايا الاعتداءات الجسدية من طلب المساعدة؛ والحق في العمل ومستوى معيشي لائق، عند انقطاع وسائل الاتصال في أماكن العمل أو تعذر الوصول إلى الخدمات المصرفية، أو، خصوصًا بالنسبة للعاملين عبر المنصات الرقمية، التطبيقات وخدمات الهاتف المحمول؛ وكذلك الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عندما تتحول هذه المعوقات اليومية والفردية إلى عوائق على مستوى المجتمع ككل.

تتفاقم هذه الانتهاكات في سياقات النزاع المسلح، حيث تعيق عمليات قطع الإنترنت والاتصالات قدرة الأفراد على التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم وشبكاتهم المجتمعية في الأوقات التي يكون فيها الاتصال بالغ الأهمية لتلقي الأخبار حول الهجمات والتعليمات التي تؤثر على حركة الناس، والاطمئنان على الأحباء، وتنسيق الهروب أو طلب المساعدة. كما تؤدي هذه الانقطاعات إلى تقييد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، التي تُعد ضرورية وحيوية أثناء النزاعات.وقد كشفت تقارير في سياقات النزاع عن استهداف متعمد للبنية التحتية للاتصالات، والمعدات، والموظفين، كأداة من أدوات الحرب تهدف إلى تقييد الحركة، والتستر على الانتهاكات، وزيادة الارتباك داخل المجتمعات.

رابعًا: في المرحلة القادمة

المطالب الرئيسية:

1 - **ينبغي على الدول الامتناع عن تنفيذ عمليات قطع الإنترنت**

نظرًا لما تم توثيقه من آثار سلبية كبيرة لعمليات قطع الإنترنت على حقوق الإنسان، والنشاط الاقتصادي، والأمن، تثار تساؤلات مشروعة حول أسباب استمرار هذه الانقطاعات وتكرارها، وكيف يمكن للمجتمعات أن تمنعها وتستجيب لها بشكل أكثر فاعلية.
ولمعالجة هذه الظاهرة، يجب على الدول أن تُعطي أولوية قصوى لضمان الوصول إلى الإنترنت والاتصال الرقمي باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وأن تمتنع عن فرض عمليات قطع الاتصال، وأن تزيل العقبات المتعددة التي تحد من حرية التواصل.
كما يتعين على الدول إلغاء أي قوانين أو سياسات تجيز فرض انقطاعات شاملة، ومراجعة القوانين والسياسات التي تتيح التدخل في الوصول إلى الإنترنت والاتصال، بما في ذلك قوانين الجرائم الإلكترونية، لضمان التزامها الصارم بمبادئ الشرعية، والضرورة، والتناسب، والهدف المشروع.

2 - **ينبغي على جميع الأطراف الفاعلة العمل على منع الاستهداف بالانقطاعات الرقمية والاستجابة لها**

يمكن لعدد من الجهات المعنية أن تسهم في تعزيز الوصول إلى الإنترنت والاتصال من خلال منع عمليات قطع الاتصال والاستجابة لها، وذلك عبر الانخراط الاستباقي مع السلطات قبل حدوث الانقطاعات المحتملة (على سبيل المثال، قبيل الانتخابات أو

الاحتجاجات)، والتعاون مع مقدّمي خدمات الإنترنت والاتصالات، والمجتمع المدني المحلي، وشبكات الحماية لتطوير استراتيجيات فعالة للاستجابة في حال تنفيذ الإنقطاعات.
ويعد التركيز على تعزيز قدرات الجهات الوطنية والمؤسسات المحلية للطعن في قانونية هذه الانقطاعات، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي الرقمي وتوفير أدوات لتجاوز القيود التقنية مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (الشبكة الخاصة الآمنة) والشبكات اللامركزية من الوسائل الفعالة التي تساعد الأفراد على البقاء على اتصال أثناء فترات الانقطاع، مما يسهم في تحسين الاستجابة العامة. كما أن توثيق هذه الانقطاعات والإبلاغ عنها والتقاضي بشأنها تعد خطوات أساسية لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

تعد المنظمات المدنية من اللاعبين الرئيسيين في الاستجابة لعمليات قطع الإنترنت، في حين ينبغي على المنظمات الدولية ضمان أن تشمل جميع جهود التعاون التنموي التي تهدف إلى توسيع الاتصال تدابير حماية ضد الانقطاعات ودعم الوصول إلى أدوات التحايل. ورغم هذه الجهود، فإن توسيع واستدامة هذه المبادرات في ظل تزايد الانقطاعات في المنطقة لا يزال يمثل تحديًا، مع الحاجة إلى استكشاف كيفية توسيع التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لمنع الانقطاعات وبناء أنظمة رقمية أكثر مرونة تمكّن المجتمعات من الصمود في وجه هذه الانقطاعات وتجاوزها.

3 - مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان

تتحمل شركات الاتصالات ومزودو خدمات الإنترنت، وفقًا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مسؤولية احترام حقوق الإنسان. يشمل ذلك إجراء العناية الواجبة لتقييم تأثير عمليات قطع الإنترنت وتوفير آليات شكاوى تكون متاحة، وعادلة، ومتوافقة مع حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، ينبغي على الشركات أن تتخذ جميع الإجراءات القانونية الممكنة للطعن في الطلبات الحكومية المتعلقة بقطع الاتصال، وإبلاغ الجمهور بالانقطاعات، وتقديم تحديثات منتظمة بشأن الجهود المبذولة لاستعادة خدمات الاتصال. كما يجب عليها إجراء تقييمات لحقوق الإنسان عند الدخول في اتفاقيات ترخيص أو عند تجديدها.
ومع ذلك، فإن مستوى الشفافية لدى الشركات بشأن طلبات قطع الاتصال، وطريقة تعاملها معها أو ما إذا كانت تطعن فيها من الاساس، يظل محدودًا، مما يثير تساؤلات مهمة حول كيفية ضمان امتثال أكبر من قبل هذه الشركات لمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان في المنطقة.

4 - بناء أنظمة أكثر مرونة

قامت منظمات دولية ومحلية، إلى جانب الباحثين والشركات، بتشكيل تحالفات تهدف إلى تحديد عوامل الخطر، ورصد المؤشرات المبكرة، ووضع استراتيجيات للتخفيف من آثار عمليات قطع الإنترنت. تسعى هذه الجهود إلى تعزيز استخدام أدوات تجاوز القيود، مثل الشبكات الخاصة الآمنة والشبكات اللامركزية، ودعم نماذج الاتصال اللامركزية، بما يعزز من قدرة المجتمعات على الصمود.
ويُعد استمرار دعم هذه المبادرات أمرًا ضروريًا، إلى جانب تحسين التنسيق بين المجتمعات والمنظمات المدنية والمحامين والشركات خلال الفترات التي تزداد فيها مخاطر الانقطاعات. إذ إن هذا التعاون يسهم في تبادل المعلومات في الوقت المناسب، واتخاذ تدابير فعّالة للتخفيف من الأثر.

كما أن بناء أنظمة رقمية مرنة يتطلب إعادة تقييم لطرق قياس الوصول إلى الإنترنت. فالمؤشرات التقليدية غالبًا ما تغفل جودة الاتصال وانفتاحه، ولا تعكس التجارب الحقيقية للمستخدمين. وتسعى المبادرات الجديدة في مجال القياس إلى سد هذه الفجوات من خلال توسيع نطاق جمع البيانات وتحسين فهمنا للفجوة الرقمية.

يمكن للتعاون التنموي أن يعزز القدرة على الصمود من خلال دعم الشراكات بين وكالات التمويل والدول وقطاع الاتصالات، بهدف إصلاح أنظمة الاتصالات والأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة. وسيؤدي إعطاء الأولوية لضمانات حقوق الإنسان ضمن هذه المشاريع إلى ضمان استفادة المستخدمين منها ومعالجة المخاطر المرتبطة بحقوق الإنسان في الفضاء الرقمي.كما يمكن للتحالفات البناءة التي تركز على أهداف التنمية المستدامة أن تدعم هذا التوجه، من خلال تعزيز أساليب جمع البيانات التي تحمي المستخدمين وتُسهم في تحسين فهمنا لحقوق الإنسان الرقمية وواقع الاتصال.